

Distr.: General
26 October 2010
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤١١، المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "المرأة والسلام والأمن"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"إن مجلس الأمن، الذي يجتمع بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يؤكد من جديد التزامه بأن تنفذ بشكل مستمر وكامل وعلى نحو يعزز بعضها بعضاً، القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ١٨٩٤ (٢٠٠٩) وجميع البيانات ذات الصلة الصادرة عن رؤسائه.

"ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)، وما تضمنه من تحليل للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

"يرحب مجلس الأمن بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ الذي أنشئ بموجبه كيان تابع للأمم المتحدة يعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة)، وسيبدأ عمله بشكل كامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويدعو المجلس جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة إلى المساهمة بصورة منتظمة في عمل المجلس المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ويشير إلى الدور القيم الذي سيلعبه الجهاز في دعم دور المرأة في بناء السلام ومنع العنف الجنسي في حالات النزاع، بطرق عدة من بينها تنسيق السياسات والبرامج المتعلقة بالنساء والفتيات وجعلها متسقة. ويرحب بتعيين السيدة ميشيل باشليه رئيسة للجهاز.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.



”ويكرر مجلس الأمن إدانته القوية لجميع انتهاكات القانون الدولي المعمول به التي ترتكب ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والقتل والتشويه التي تتعارض مع القانون الدولي. ويحث المجلس على وقف جميع الأطراف هذه الأعمال على نحو تام وفوري، ويحث أيضا الدول الأعضاء على تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم من هذا النوع للعدالة. وعلى أن تقابل الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، جهود لمساعدة الضحايا وإنصافهم. ويكرر، في هذا الصدد، تأكيد دعمه لولايات ممثلي الأمين العام الخاصين المعنيين بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنساء المسلح ويشجعهما على مواصلة ضمان الشفافية الكاملة والتعاون وتنسيق جهودهما.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب في سياق أخطر الجرائم التي ترتكب ضد النساء والفتيات وتثير قلقا على الصعيد الدولي، قد تعززت من خلال العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المختصة والمختلطة فضلا عن الدوائر المتخصصة في المحاكم الوطنية، ويحيط علما بالتقييم الذي أجرى للعدالة الجنائية الدولية خلال المؤتمر الاستعراضي الأول لنظام روما الأساسي الذي عقد في كمبالا بأوغندا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويعتزم المجلس تكثيف جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ودعم المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد النساء والفتيات وذلك بتوفير الوسائل المناسبة، ويلفت الانتباه إلى مجموعة كاملة من آليات العدالة والمصالحة التي يتعين النظر فيها، بما في ذلك المحاكم الجنائية الوطنية والدولية والمختلطة بأنواعها، ولجان الحقيقة والمصالحة التي يتعين النظر فيها، بما في ذلك المحاكم الجنائية الوطنية والدولية والمختلطة بأنواعها، ولجان الحقيقة والمصالحة، فضلا عن البرامج الوطنية لتعويض الضحايا والإصلاحات المؤسسية والآليات التقليدية لتسوية المنازعات.

”ويدرك مجلس الأمن التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويرحب بالجهود العديدة التي تبذل لتنفيذه والتي ترد بالتفصيل في تقرير الأمين العام، لا سيما الأمثلة الإيجابية على الجهود الرامية إلى إشراك منظمات المجتمع المدني النسائية في حل النزاعات وبناء السلام، وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ أن النساء والفتيات يتضررن أكثر من غيرهن بالتراعات، وأن مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام لا تزال منخفضة للغاية، رغم الدور الحيوي للمرأة في منع التراعات وحلها وفي إعادة بناء مجتمعاتهن. ويقر المجلس بالحاجة إلى تسهيل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في هذه المجالات، ويشدد على أن هذه المشاركة مهمة جدا لاستدامة عمليات السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني، بما في ذلك زيادة عدد الدول التي وضعت خطط عمل واستراتيجيات وطنية أو نقحت ما تعتمد منها، ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذه.

”ويرحب مجلس الأمن بالتعهدات الفعلية التي قطعها عدد من الدول الأعضاء على نفسه خلال المناقشة الوزارية المفتوحة التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. بمضاعفة الجهود المبذولة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويدعو تلك الدول الأعضاء والدول الأعضاء الأخرى التي ترغب في القيام بذلك إلى استعراض مدى تنفيذ القرار بانتظام وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز، في هذا المجال حسب الاقتضاء.

”ويدعم مجلس الأمن الأخذ بالمؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/498)، بما في ذلك من قبل كيانات الأمم المتحدة المعنية، لاستخدامها كإطار أولي لمتابعة تنفيذ قراره ١٣٢٥ في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع والحالات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٣٢٥، حسب الاقتضاء، مع مراعاة خصوصية كل بلد.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة دائمة في عمله ورصد مدى التقدم المحرز في تنفيذه. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن على ضرورة تقديم التقارير المتعلقة بقضايا المرأة والسلام والأمن في حينها وبصورة منتظمة، ويحث الأمين العام على كفالة أن تتضمن التقارير والإحاطات الخاصة بالبلدان والقضايا المواضيعية ذات الصلة معلومات عن قضايا المرأة والسلام والأمن وعن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك باستخدام هذه المجموعة من المؤشرات، حسب الاقتضاء.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار مجموعة المؤشرات الواردة في مرفق تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)، حسب الاقتضاء، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

”ويكرر مجلس الأمن مطالبته جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالوقف الفوري والكامل لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على نشر عدد أكبر من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإناث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى توفير التدريب الكافي لجميع أفراد الجيش وأفراد الشرطة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهم. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود وتكثيفها لتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب الأفراد التابعين للأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. ويطلب المجلس إلى الأمين العام مواصلة تقديم ونشر توجيهات بشأن التصدي للعنف الجنسي من أجل إدراجها ضمن التدريب الذي يخضع له الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة قبل نشرهم وضمن التدريب التوجيهي الذي يتلقونه، ومساعدة البعثات في وضع إجراءات خاصة بكل حالة للتصدي للعنف الجنسي على الصعيد الميداني وكفالة توفير الدعم التقني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل جعل التوجيهات المتعلقة بالتصدي للعنف الجنسي جزءا من التدريب الذي يخضع له أفراد الجيش والشرطة قبل نشرهم ومن التدريب التوجيهي الذي يتلقونه. ويرحب مجلس الأمن بعمل مستشاري الشؤون الجنسانية وحماية المرأة المعيّنين في بعثات حفظ السلام. ويتطلع المجلس إلى النظر في التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذ قراره ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير سنوي له بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يقترح في تقريره السنوي المقبل إطارا استراتيجيا ليستند إليه تنفيذ الأمم المتحدة للقرار في العقد المقبل، يتضمن أهدافا ومؤشرات، ويأخذ في الحسبان العمليات ذات الصلة داخل الأمانة العامة. وفي هذا السياق، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يُدرج في تقريره توصيات بشأن الإصلاحات في مجال السياسات والإصلاحات المؤسسية

التي تشهدها الأمم المتحدة والتي من شأنها أن تسهّل تحسين استجابة المنظمة لقضايا المرأة والسلام والأمن.

”ويكرّر مجلس الأمن طلبه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة النساء المعيّنات والمنتخبات في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، بما في ذلك على مستوى صنع القرار في مؤسسات الحكم بعد انتهاء النزاع. ويحثّ المجلس الأمين العام على تعيين المزيد من النساء كوسيطات وممثلات ومبعوثات خاصات لبذل المساعي الحميدة باسمه.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه عقد اجتماع استعراضي رفيع المستوى بعد خمس سنوات لتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتحديد الالتزامات وتذليل العقبات والمشاكل التي اعترضت تنفيذ القرار ١٣٢٥“.